تعطيل النصوص الدستورية أسبابه وآثاره في العراق، دراسة تحليلية

اشراف الدكتور

محمد حبيبي مجندة

استاذ مشارك (القانون الدولي) جامعة مفيد – قم – ايران

الطالبة

أنتصار حسن علي الغريباوي

باحثة دكتوراه في جامعة قم الحكومية – جمهورية أيران الأسلامية

البريد الإلكتروني Email : aintisaralgharbarbawi@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الدستور–أهمية الدستور–الحريات–التعطيل–النصوص.

كيفية اقتباس البحث

مجندة ، محمد حبيبي، أنتصار حسن علي الغريباوي، تعطيل النصوص الدستورية أسبابه وآثاره في العراق، دراسة تحليلية ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Disrupting constitutional texts, its causes and effects in Iraq an analytical study

The supervision
Dr:Muhammad Habibi
is a female soldierAssociate Professor (International Law), Mofid University - Qom – Iran

Student: Intisar Hassan Al-Gharibawi
Doctoral researcher at Qom State University - Islamic Republic of Iran

Keywords : the constitution - the importance of the constitution - freedoms - obstruction - texts.

How To Cite This Article
Habibi, Muhammad, Intisar Hassan Al-Gharibawi, Disrupting constitutional texts, its causes and effects in Iraq an analytical study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This constitution guarantees the preservation of the Islamic identity of the majority of the Iraqi people, and also guarantees the full religious rights of all individuals to freedom of belief and religious practice, such as Christians, Yazidis, Sabians, and Mandaeans. Our research dealt with the Iraqi federal constitution from its broadest aspects, as it is a basic guarantee for the components of the nation and society, as it works to protect individuals and consolidate Their language, culture, and nationality. Our research dealt with the social and economic rights of individuals, since the method in Iraq is a democratic method of drafting the constitution, in light of citizenship rights, as it seeks to understand and analyze the role of the constitution and its impact on the rights and freedoms of individuals in the legal and administrative context. I began the research by clarifying the statement of the issue that focuses on

Importance as a mechanism for regulating individuals' affairs and protecting public order. It addressed the problem represented by the ambiguity surrounding the political interference that is blocked in some of its paragraphs and the definition of its powers, which leads to complications in understanding its applications and effects on the rights of citizens. The relationship between the constitution and the behavior of individuals comes in the context ofCitizenship rights refer to the balance between authority and individuals through the application of procedures practiced by governments and public institutions to regulate actions in controlling the behavior of citizens, as well as when granting them rights and commitment to duties. These rights guaranteed by the Constitution include freedom of expression, assembly, and religion, as well as the rights of equality and non-discrimination. The Constitution works to Establishing a framework that preserves individuals' freedom to express their opinions and participate in political life freely.

الملخص

يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي ، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأزديين والصابئة والمندائيين ، وقد تناول بحثنا الدستور العراقي الاتحادي من أوسع أبوابه كونه ضمانة أساسية لمقومات الأمة والمجتمع أذ أنه يعمل على حماية الأفراد وترسيخ لغتهم وثقافتهم وقومتيهم وقد تناول بحثنا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد كون الأسلوب في العراق هو أسلوب ديمقراطي في وضع الدستور ، في ضوء حقوق المواطنة حيث تسعى إلى فهم وتحليل دور الدستور وتأثيره على حقوق وحريات الأفراد في السياق القانوني والإداري ، بدأت البحث بتوضيح بيان المسألة الذي يركز على الأهمية كآلية لتنظيم شؤون الأفراد وحماية النظام العام. وتناولت المشكلة المتمثلة في الغموض المحيط بالتداخل السياسي المسدود في بعض فقراته وتحديد سلطاته، مما يؤدي إلى تعقيدات في فهم تطبيقاته وآثاره على حقوق المواطنين ، إن العلاقة بين الدستور وسلوك الأفراد تأتي في سياق حقوق المواطنة يشير إلى التوازن بين السلطة والأفراد من خلال تطبيق الإجراءات التي تمارسها الحكومات والمؤسسات العامة لتنظيم الأعمال في ضبط سلوك المواطنين ، وكذلك عند منحهم الحقوق والألتزام بالواجبات ، ويتشمل هذه الحقوق المكفولة بواسطة الدستور حرية التعبير والتجمع والدين، وكذلك حقوق المساواة وعدم التمييز ويعمل الدستور على إقامة إطار يحفظ للأفراد حريتهم في التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحياة السياسية بحرية.

المقدمة

يعد الدستور وثيقة اساسية لقواعد وأركان الدولة الحديثة في العراق فهو لا غنى عنها ، وذلك لأنه يمثل اساس النظام السياسي من الناحية السياسية والقانونية ، والدستور في طبيعة الأمر يحتوي على العديد من القوانين والقانون هو نظام ينشئ ويطبق من خلال المؤسسات الأجتماعية أو الحكومية في العراق وباقي البلدان المجاورة وأقرة الدستور بموافقة ٧٨% من المصوتين وامتد هذا القلق حتى عنده الإدارة الأمريكية نفسها ، كما يحمي الدستور الحق في ممارسة الديانة بحرية ويكفل حقوق المواطنة بغض النظر عن الجنس، العرق، أو الدين ، ومن خلال تعزيز مشاركة الأفراد في تشكيل مستقبل الدولة، يُعزز الدستور مفهوم الديمقراطية. يشجع على مشاركة الأفراد في العمليات الانتخابية ويضمن لهم حقوقًا ديمقراطية تعكس إرادتهم. بذلك، يلعب الدستور دورًا فعالًا في بناء مجتمع يقوم على أسس الحرية والعدالة، حيث يستند إلى احترام حقوق الإنسان وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية والاجتماعية.

اولآ/بيان المسألة

العديد من نصوص القانون الدستوري هي غامضة في تحديد السلطات وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية والذي يتعلق موضوعهم وأجراءات تطبيق الدستور بالمواطنين كافة مما يعتبر موضوع الدراسة،والذي يخلق إشكاليات عدة، وتأسيساً على ذلك سيتطرق الباحث لطرح تعطيل النصوص الدستورية أسبابه وآثاره في العراق، دراسة تحليلية وتحديد حدود بعض فقرات الدستور من أجل تحقيق غاياته.

ثانياً/الأهمية وضرورة البحث

أهمية الدراسة هو منع تكرار الأنسداد السياسي خاصة وان العراق فيه عدة قوميات وطوائف متعددة وأشارة الدستور الى حق المواطنة على السلطة في كافة مجالاتها ، خاصة وان التعديلات المستهدفة تتركز على المواد المتعلقة بأختيار رئيس الجمهورية بسبب عدم وضوح المادة ٧٦ منها على وجه التحديد ، كما تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان ودور المحكمة الأتحادية العليا وصلاحيات اقليم كردستان في اربيل وسلطة بغداد (الحكومة الأتحادية) والفصل بين السلطات .

ثالثآ/أسئلة البحث

السؤال الرئيسي:-

ماهو تعطيل النصوص الدستورية أسبابه وآثاره في العراق، دراسة تحليلي ؟

الأسألة الفرعي

الأول:- ماهي نشأة الدستور ؟

الثاني:- ماهي أهمية الدستور ؟

رابعآ/فرضيات البحث

الفرضية الأصلية :- تعطيل الدستور يعتبر يسبب أثار جانبية كثيرة في الإطار الأساسي الذي يحدد توزيع السلطات في الدولة وينص على حقوق وواجبات الأفراد تجاه الدولة كما يمنح السلطات صلاحيات عامة لأداره الحكومة، وبالتالي لا يمكن تعطل النصوص التي تمس الافراد وبالتالي تضعف العلاقة بين سلطات الحكم والمواطنين ويقوم الدستور بتوفير الأسس القانونية التي تحكم تفاعلات الحكومة مع المواطنين بشكل مطلق .

الفرضيات الفرعية :-

- **الأولى** نشأة الدولة ومنذ القدم كان الحكام ينفردون وحدهم بتملك وممارسة السلطة، وكانوا يقومون من جانبهم بإصدار الدساتير، حيث يصدر الدستور بإرادة الحاكم صاحب السلطان والسيادة، دون أن يشاركه أحد في هذا الإصدار، و يأتي الدستور في هذه الحالة من الأعلى، فالحاكم يوافق على التنازل عن جزء من سيادته أو يوافق على تنظيم طريقة مزاولته لها.
- **الثانية** يُظهر الدستور أهمية الحكم بموجب القانون ويعزز مفهوم العدالة وحقوق الإنسان ، يعكس توازنه بين السلطات وتحديد الحقوق والحريات دوره الحيوي في بناء دولة تعتمد على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون ، كما يعمل الدستور على تحديد السلطات الثلاث في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، موضحًا كيفية تشكيلها وتفاعلها ويقوم بتحديد مهام كل سلطة والعلاقة التي يجب أن تكون موجودة بينها وبين السلطات الأخرى.

خامسآ/أهداف البحث

يهدف بحثنا الى تسليط الضوء اهم فقرات الدستور المعطلة وآثارها على توزيع السلطات الثلاثة لمهامها ووجباتها من الحقوق والحريات العامة بين الافراد وسلطة وكذلك مهام الهيئات المستقلة المعنية بالرقابة على تطبيق الدستور وتقييم أداء السلطة العامة وفحص القرارات التي تتخذها، ومراجعة العمليات والإجراءات المتبعة، والتحقق من توافقها مع القوانين واللوائح.

سادسآ/منهجية البحث

لقد اعتمدنا في الدراسة الى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمصادر الأخرى والدساتير سواء أكانت عربية ام أجنبية وكذلك الاستعانة بالمصادر الإسلامية في بيان المفهوم الفلسفي لكل المفهومين.

سابعاً/هيكلية البحث

تتضمن خطة الدراسة مطلبين ، تطرقنا بالمطلب الأول نشأة الدستور وفي المطلب الثاني الى أهمية الدستور بين انتقاص الحقوق ومنح الحريات في توازن السلطات ، مع العلم بأن كل مطلب يتضمن عدة فروع.

المطلب الأول

نشأة الدساتير

يُظهر الدستور أهمية الحكم بموجب القانون ويعزز مفهوم العدالة وحقوق الإنسان. يعكس توازنه بين السلطات وتحديد الحقوق والحريات دوره الحيوي في بناء دولة تعتمد على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون.

مراحل عملية نشأة الدساتير

في المرحلة الأولى، كان الملوك ينفردون بسلطة وضع وتأسيس الدستور وهو ما يطلق عليه أسلوب المنحة، وفي المرحلة الثانية بدأ دور الشعوب يبرز عن طريق هيئات تعمل باسمه لحمل الملوك على الاعتراف بحق الشعب في المشاركة في هذه السلطة وهو ما يعرف بأسلوب العقد. أما في المرحلة الثالثة فهي المرحلة التي انفرد فيها الشعب بسلطة وضع الدستور وهو أسلوب الجمعية التأسيسية، والذي قد أدى إلى ظهور أسلوب الاستفتاء الدستوري الاستفتاء الشعبي في الحالات التي لا يباشر فيها الشعب بنفسه السلطة التأسيسية بل يوكلها إلى هيئة أو لجنة مختصة تضع مشروع الدستور، لكنه لا يتحول إلى دستور إلا بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء العام[١].

وتتباين أساليب نشأة الدساتير في الدول حسب ظروف النظام السياسي القائم، ونوع الحكم السائد في الدولة، ودرجة النضج السياسي لدى الرأي العام فيها.

ويجمع فقهاء القانون الدستوري على أن أساليب نشأة الدساتير تصنف إلى نوعين رئيسيين هما: الأساليب غير الديمقراطية والأساليب الديمقراطية.

و الأساليب غير الديمقراطية هي:

١ – أسلوب المنحة:

في بداية نشأة الدول كان الحكام ينفردون وحدهم بتملك وممارسة السلطة، وكانوا يقومون من جانبهم بإصدار الدساتير، لذلك أطلق على هذا الأسلوب لوضع الدستور أسلوب المنحة)، حيث يصدر الدستور باردة الحاكم صاحب السلطان والسيادة، دون أن يشاركه أحد في هذا الإصدار، و يأتي الدستور في هذه الحالة من الأعلى، فالحاكم يوافق على التنازل عن جزء من سيادته أو

يوافق على تنظيم طريقة مزاولته لها . مثال ذلك الدستور الذي أصدره الملك لويس الثامن عشر ملك فرنسا في يونيو ١٨١٤، ودستور اليابان ١٨٨٩ الذي منحه الإمبراطور للشعب[٢].

إن هذا الأسلوب هو أسلوب قديم لوضع الدساتير و قد عفى عليه الزمن واندثر تماماً، لما فيه من عيوب وما توجه إليه من انتقادات أهمها، إنه يعطي للحاكم حق إلغاء ما أصدره ومنحه لشعبه من دستور لاعتقاده القوي بأن من يملك المنح يملك المنع، كما أنه دليل على عدم تقدم الديمقراطية. وقد تراجع الأخذ بهذا الأسلوب في إصدار الدساتير، حيث اندثرت في الوقت الحاضر جميع الدساتير الصادرة بها الأسلوب باستثناء دستور إمارة موناكو ١٩١١.

و يمكن القول بأن الدستور المؤقت الذي تصدره حكومة معينة يعتبر من قبيل المنحة، فقد يحدث أن يصدر إعلان دستوري مؤقت يسري تطبيقه إلى أن يتم وضع دستور دائم من قبل الهيئة المخولة بذلك، ثم إقراره من قبل الشعب في استفتاء عام، وهدف ذلك هو تحقيق نوع من الضبط الأداء وممارسة السلطة القائمة، ويعتبر هذا الترتيب جزء من ترتيبات مرحلة انتقالية.

٢ – أسلوب العقد:

وهي الطريقة الثانية من الطرق التي اندثرت حيث ينشأ الدستور في هذه الحالة بناء على اتفاق بين الحاكم والشعب واشتراك إرادتهما على قبول الدستور، فالشعب يدخل في الأمر كطرف أصيل في هذا العقد، ويترتب على هذه الطريقة عدم استطاعة أي منهما إلغاء الدستور أو سحبه أو تعديله إلا بناء على اتفاق الطرفين، وبذلك يضمن الشعب عدم إقدام الحاكم على إلغائه أو تعديله. فالدستور هو نتيجة لاتفاق إرادتين في صورة عقد، ووفقاً للقاعدة القانونية – العقد شريعة المتعاقدين – فلا يجوز نقضه أو إلغاؤه أو تعديله إلا بإرادة طرفيه.

وهذه الطريقة تفترض حدوث نوع من أنواع التطور على طريق التقدم الديمقراطي حيث يمثل هذا الأسلوب خطوة إلى الأمام في الطريق نحو الحرية والديمقراطية، إلا أنه لا يعتبر أسلوبا ديمقراطيا. وهذا الأسلوب فرضته الظروف الجديدة التي ظهرت بعد فترة من نضال الشعوب من أجل الحقوق والحريات العامة وكسر شوكة الحكم المطلق و محاربة استبداد السلطة المطلقة المتمثلة في استبداد الملوك والأمراء وقادة الانقلابات العسكرية. ومن الدساتير التي وضعت حسب هذه الطريقة دستور دولة الكويت سنة ١٩٦٢ وكذلك دستور دولة البحرين سنة ١٩٧٣[٣].

وتوجه إلى طريقة العقد عدة انتقادات أهمها هو أن الملك يعد في هذه الحالة مساويا للشعب مع أنه لا يقتسم معه حق السيادة، وطالما أن السيادة للشعب، فلا يكون له أن يشترك معه في إبرام عقد يحدد اختصاصاته و اختصاصات ممثلي الشعب.

الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير

١ – أسلوب الجمعية التأسيسية:

تعد هذه الطريقة من الأساليب الديمقراطية لوضع الدساتير، حيث تعد أكثر ديموقراطية من الطريقتين السابقتين، كما تمثل مرحلة أكثر تقدماً في نضال الشعوب ضد الحاكم المطلق. ويصدر الدستور وفقاً لهذه الطريقة من الجمعية التأسيسية، أو كما يطلق عليها اسم الجمعية النيابية التأسيسية، والتي تنتخب بصفة خاصة من الشعب ويعهد إليها مهمة وضع وإصدار دستور جديد يصبح واجب النفاذ، حيث يتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه ليقوموا بمهمة وضع الدستور. وأول من أخذ بهذه الطريقة هي الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ كما اتخذته أمريكا أسلوباً في وضع وإقرار دساتير الولايات ودستورها الاتحادي. وقد اعتمد رجال الثورة الفرنسية كذلك على هذا الأسلوب، ثم اتبع هذا الأسلوب في وضع معظم الدساتير التي ظهرت عقب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية مثال على ذلك فرنسا في دستور ١٩٤٨[٤].

٢ – أسلوب الاستفتاء الشعبي أو الاستفتاء الدستوري

في هذه الحالة يصدر الدستور مباشرة من الشعب، وتعد هذه الطريقة أكثر ديموقراطية، حيث يتم تحضير مشروع الدستور بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية أو بواسطة الحاكم نفسه ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام لأخذ رأى الشعب في مشروع الدستور، ولا يصبح الدستور نافذا إلا بعد موافقة الشعب عليه.

ومن الدساتير التي وضعت حسب هذه الطريقة دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة دستور ١٩٤٦، والدستور المصري لعام ١٩٥٦ والدائم لعام ١٩٧١.

ب– تعديل الدساتير

يمكن أن تمر عملية تعديل الدستور بأربع مراحل أساسية، وهي : – اقتراح التعديل: قد يتقرر حق اقتراح تعديل الدستور لرئيس الدولة، أو للحكومة وحدها، أو للبرلمان وحده، أو لكليهما معا، أو لكل من البرلمان والشعب. – تقرير مبدأ التعديل: يمنح البرلمان عادة سلطة تقرير ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الدستور من عدمها، على اعتبار أن البرلمان يمثل الشعب وهو بهذه الصفة أكثر السلطات صلاحية لتقرير مدى ضرورة التعديل و تتطلب بعض الدساتير موافقة الشعب على إقرار مبدأ التعديل، بالإضافة إلى موافقة البرلمان. – إعداد التعديل: إن بعض الدساتير تشترط انتخاب هيئة خاصة توكل إليها مهمة التعديل، إلا أن معظم الدساتير تعطي البرلمان هذه

المهمة حسب شروط خاصة من أهمها اجتماع البرلمان في شكل مؤتمر أو اشتراط نصاب خاص لصحة جلسات البرلمان أو في التصويت لصحة القرارات الصادرة منه أو في كليهما معا[٥].

الإقرار النهائي للتعديل: إن معظم الدساتير تجعل نفس الهيئة التي تتولى اختصاص إعداد التعديل الدستوري تختص أيضا بإقراره نهائيا. وهذه الهيئة تكون هيئة تنتخب خصيصا لأداء المهمة الموكولة إليها، مع تطلب شروط خاصة فيه و تعطي جل الدساتير سلطة إقرار التعديل للشعب عن طريق الاستفتاء الدستوري.

ج- إنهاء الدساتير

لا يقصد بنهاية الدستور نهاية بعض نصوصه أي الإنهاء الجزئي لهذه النصوص عن طريق تعديلها، ولكن المقصود التعديل الشامل أو الإنهاء الكلي للوثيقة الدستورية ويحدث الإنهاء عندما يتضح عجز ما يتضمنه من مبادئ أحكام عن مسايرة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بحيث لا تكفي التعديلات بل يلزم وضع دستور جديد.

الأسلوب العادي لإنهاء الدساتير : ويُقصد بذلك الإعلان عن إلغائه وتوقيف العمل به في هدوء وبغير عنف، واستبداله بدستور جديد يتلاءم مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

و انتهاء حياة الدستور بالإلغاء يختلف بحسب ما إذا كان الدستور عرفيا أو مكتوبا فتعديل الدستور العرفي سواء تعلق الأمر بتعديل جزئي أو كلي لا يمثل صعوبة فقد يتم إما عن طريق إنشاء قواعد عرفية جديدة تتوافر لها أركان العرف المادي والمعنوي، وإما بإصدار دستور مكتوب يلغي الدستور العرفي ويحل محله أما الدساتير المكتوبة فقد تكون جامدة أو مرنة. ولا توجد عقبات في سبيل تعديل الدستور المرن لأنها تعدل بنفس الطريقة التي تعدل بها القوانين العادية، أما الدساتير الجامدة فيتم إلغاؤها بوضع دستور جديد يحل محل القديم بأحد أساليب نشأة الدساتير السابق دراستها[٦].

الطريق غير العادي لإنهاء الدساتير : المقصود بالطريق الغير العادي مختلف الطرق التي تهدف إلى إنهاء الدساتير وإيقاف العمل بها في أعقاب اندلاع ثورة أو وقوع انقلاب. وتتميز الثورة والانقلاب عن بعضهما من حيث الهيئة التي تقوم بالنشاط الثوري فالثورة تصدر عن الشعب و تنبع منه، أما الانقلاب فيصدر عن السلطة الحاكمة أو طائفة معينة منها و الراجح أن الفارق الجوهري يكمن في الهدف. فإذا كان الهدف من الحركة تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في الدولة وإحلال نظام جديد محله، فإن الأمر يتعلق بثورة. أما إذا كان الهدف من الحركة هو تغيير الحكومة القائمة بطريق العنف وإحلال حكومة جديدة محلها دون

تغيير النظام القانوني السائد في الدولة فإن هذه الحركة تعد انقلابا. وعلى هذا النحو تهدف الثورة إلى إقامة نظام سياسي واجتماعي واقتصادي جديد على أنقاض النظام القديم بينما يهدف الانقلاب إلى استبدال حاكم بآخر وتغيير الأوضاع السياسية فقط.

مع تطلب شروط خاصة فيه و تعطي جل الدساتير سلطة إقرار التعديل للشعب عن طريق الاستفتاء الدستوري.

الفرع الأول: أهمية الدستور

أهمية الدستور في الدولة:-

الدستور يعتبر الإطار الأساسي الذي يحدد توزيع السلطات في الدولة وينص على حقوق وواجبات الأفراد، وبالتالي، يلعب دوراً حيوياً في تحديد العلاقة بين سلطات الحكم والمواطنين. يقوم الدستور بتوفير الأسس القانونية التي تحكم تفاعلات الحكومة مع المواطنين وتحدد نطاق سلطات كل فرع من فروع الحكومة[٧].

علاوة على ذلك، يُعتبر الدستور مصدراً للثبات والاستقرار في النظام السياسي، حيث يقوم بضبط آليات تغييره وتعديله، مما يحفظ استقرار الدولة على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يُبرز الدستور القيم والمبادئ التي يجب أن تستند إليها الدولة، مما يعكس هوية الأمة وأساسياتها الأخلاقية والاجتماعية[٨].

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الدستور على تحديد السلطات الثلاث في الدولة – التشريعية والتنفيذية والقضائية، موضحًا كيفية تشكيلها وتفاعلها. يقوم بتحديد مهام كل سلطة والعلاقة التي يجب أن تكون موجودة بينها وبين الأخرى. يوضح أيضاً كيفية تعيين الجهات المسؤولة مباشرة عن هذه السلطات، وينظم العمليات السياسية داخل الدولة، بالإضافة إلى بلورة الجهة الإدارية وفلسفة الحكم التي توجه الأمور الإدارية. بذلك، يكون الدستور القاعدة الأساسية التي تستند إليها الدولة لتحقيق استقرارها وتحديد مسارها السياسي.

كما يكتسب الدستور أهمية كبيرة حيث يحدد طبيعة الدولة، سواء كانت ملكية أم جمهورية، ويوضح نظام الحكم المعتمد، سواء كان برلمانياً، رئاسياً، أو شبه رئاسياً. كما يلعب دوراً حاسماً في تحديد اختصاصات السلطات الثلاث وتشكيلاتها، بالإضافة إلى توضيح علاقتها مع الدستور. يقوم أيضاً بتحديد شكل العمليات السياسية وتفاعلاتها الديمقراطية، ويرسم هيكل الهيئة الإدارية للدولة، ويعكس الفلسفة العامة للحكم المحلي.

من الناحية القانونية، يشكل الدستور المرجعية الأساسية للتشريعات والقوانين في الدولة. يتعين على جميع القوانين أن تتماشى مع مبادئ الدستور، ويكون الدستور في قمة الهرم القانوني للدولة، مما يعكس تفوقه وأهميته في تحديد السياق القانوني.

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، يقوم الدستور بتوضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، محدداً دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي. يسعى الدستور إلى تحقيق توازن بين مصلحة المجتمع والفرد، وتحقيق العدالة الاجتماعية[٩].

كما يقوم الدستور على وضع الضمانات التي تحمي هوية وشخصية الأمة، بما في ذلك اللغة والقيم الأساسية والمرجعية الروحية. يكون الدستور الساعد الأساسي في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية للأمة.

ومن الناحية القانونية، يكمن دور الدستور في أنه الهرم الأساسي للتشريعات في الدولة، حيث يحظى بفوقية فائقة على جميع القوانين الأخرى. يعتبر الدستور الإطار الأعلى والمرجع الأساسي الذي يوجه ويضبط باقي التشريعات الواردة في النظام القانوني الداخلي للدولة، ويضمن الدستور حقوق الأفراد في المجالات الدينية والسياسية والمدنية والفكرية، ويعتبر مرجعاً أساسياً يحمي تلك الحقوق ويكرسها. يعكس الدستور الالتزام بأهمية الحريات والمساواة في المجتمع[١٠].

إن وجود هذا الهرم القانوني يعكس تفوق القيم والمبادئ التي يحملها الدستور، وهو الضابط الرئيسي الذي يشكل معيار الشرعية والقانونية لكل التشريعات الأخرى. بموجب ذلك، ينبغي لكل تشريع أن يتماشى مع أحكام ومبادئ الدستور، ويكون خاضعاً لرقابته وفقاً للقوانين التي وضعها.

هذا التفوق القانوني يُلقي بثقله في توجيه السياسات والقرارات القانونية، حيث يحدد الدستور الإطار القانوني الذي يشدد على أهمية احترام حقوق الأفراد وضمان سيادة القانون. بالتالي، يكون الدستور الضامن الأساسي للحماية القانونية والعدالة، مما يضمن استقرار النظام القانوني والحفاظ على سلامة الدولة وأمانها[١١].

يُعتبر الدستور كمصدر رئيسي لتحديد وتأكيد الحقوق الأساسية للأفراد، حيث يسعى إلى ضمان حياة كريمة للمواطنين من خلال التركيز على ما يُعرف بالحريات العامة. يشمل الدستور مجموعة من الحقوق التي تُعتبر أساسية، حيث يتعهد بحمايتها وتعزيزها.

في هذا السياق، يُعزز الدستور حقوق الفرد مثل حرية الرأي والتعبير، مما يتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة. يكرس أيضًا حقوقًا مثل حرية الإقامة والتملك، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الشخصي والاقتصادي للأفراد.

ومن خلال تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، يضمن الدستور أن يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم بدون تمييز أو تحيز. يُعزز أيضًا حقوق المشاركة السياسية، بما في ذلك حرية الإنتخاب والمشاركة في العمل السياسي، مما يعزز المشاركة الفعّالة في تشكيل مستقبل الدولة.

هذه الجوانب الحقوقية المدعومة بواسطة الدستور تسهم بشكل كبير في تعزيز مجتمع يقوم على مبادئ العدالة والحرية، وتعكس التزام الدولة بحقوق الإنسان وتحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات لضمان تطوير مستدام وشامل[١٢].

الدستور يظهر كضمانة حيوية لمقومات الأمة والمجتمع، حيث يتجاوز دوره مجرد تحديد الهيكل السياسي ليتجسد في حماية الأفراد وتعزيز الهوية الوطنية. يُعَدّ الدستور كوثيقة أساسية تقوم بترسيخ لغة الشعب وثقافته، حيث يعمل على تعزيز الانتماء والهوية الوطنية.

عندما يحمي الدستور الأفراد، يقدم إطاراً قانونياً يضمن حقوقهم وحرياتهم الأساسية. يتيح لهم التعبير عن أفكارهم والمشاركة الفعّالة في تشكيل مستقبل الأمة. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ الدستور على التوازن بين الحقوق والواجبات، مما يسهم في تحقيق تفاعل إيجابي في المجتمع[١٣].

من خلال ترسيخ اللغة والثقافة في الدستور، يعزز هذا الوثيقة الأمن الثقافي ويحفز على الابتكار والتنوع. يتيح للأمة تحقيق تكاملها وتطوير هويتها الفريدة. يعكس الدستور بالتأكيد القيم والمبادئ التي تشكل جوهر الأمة، مما يساهم في تعزيز التضامن والوحدة الوطنية.

بشكل أكثر شمولاً، يمكن أن يؤكد الدستور أهمية المحافظة على التراث الثقافي وتعزيز التفاهم الثقافي بين أفراد المجتمع. بذلك، يصبح الدستور ركيزة أساسية للتواصل والتلاحم في المجتمع، ويسهم بشكل كبير في بناء أمة قائمة على القيم والتراث الثقافي المشترك.[١٤]

أهمية الدستور في تحديد حقوق الأفراد

يعتبر الدستور وثيقة أساسية تحمل مبادئ الدولة وتحدد إطار عمل الحكومة وسلطاتها. ومن بين أبعاد هذا الدور الكبير، تتسلل إلى الواجهة أهمية الدستور في تحديد وحماية حقوق الأفراد. إن تحديد حقوق الأفراد يعتبر أساساً لتكوين مجتمع عادل وديمقراطي. دعونا نستعرض بعناية كيفية تحقيق هذه الأهمية الكبيرة.

١. حماية الحقوق الأساسية:

الدستور يقف كضامن لحقوق الأفراد، حيث يعزز ويحمي حقوقهم الأساسية كالحرية الشخصية وحقوق الملكية. يتيح الدستور للأفراد التمتع بحياة كريمة وآمنة، مُكرساً حقهم في الحماية من التعسف والاعتداء على حريتهم الشخصية.

٢. تعزيز حقوق المشاركة السياسية:

يكفل الدستور حقوق المشاركة السياسية، مثل حق التصويت والترشيح، مما يضمن تمثيل الأفراد في صنع القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم. بذلك، يسهم الدستور في تكوين نظام ديمقراطي يعكس إرادة الشعب.

٣. تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص:

يعمل الدستور على تعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، حيث يضمن أن لا يتم التمييز ضد أي شخص بناءً على الجنس، العرق، الدين، أو أي أساس آخر. يخلق هذا الدور التكافلي بين أفراد المجتمع ويعزز التنوع والتضامن.

٤. تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات:

يعمل الدستور على تحقيق توازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم نحو المجتمع. يعزز مفهوم المسؤولية الفردية والمشاركة المجتمعية، مما يسهم في بناء مجتمع مستدام ومتوازن.[١٥]

٥. تكريس ثقافة حقوق الإنسان:

يعتبر الدستور ناقلاً للقيم الأخلاقية والإنسانية، حيث يسعى لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. يوجه الأفراد نحو التفاهم والاحترام المتبادل، مما يشكل أساساً لتحقيق التنمية والتقدم.

بهذا يتجلى دور الدستور كضامن لحقوق الأفراد ومحفزاً لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، مما يسهم في بناء أساس ديمقراطي قائم على العدالة والحرية.

أهمية الدستور في تحديد واجبات الأفراد

يعتبر الدستور وثيقة قانونية أساسية تحدد الإطار القانوني والسياسي للدولة، وفي هذا السياق، تأتي أهمية الدستور في تحديد واجبات الأفراد كعنصر رئيسي في بناء المجتمع. دعونا نستكشف كيف يلعب الدستور دورًا محوريًا في هذا السياق.

١. تعزيز المسؤولية الفردية:

يقوم الدستور بتحديد واجبات الأفراد كمواطنين في المجتمع، مما يعزز المسؤولية الفردية تجاه الدولة وزملائهم. يُشدد على أهمية المشاركة الفعّالة في تحقيق الرخاء العام والمحافظة على استقرار الدولة.

٢. حفظ النظام والأمن:

يتضمن دور الدستور تعزيز واجبات الأفراد في الحفاظ على النظام والأمن العام. يلتزم الأفراد بالامتثال للقوانين واللوائح التي تحفظ استقرار المجتمع، وبالتالي، يسهمون في تعزيز الأمان والسلام الاجتماعي[١٦].

٣. مشاركة فعّالة في الحياة السياسية:

يُشجع الدستور على مشاركة الأفراد في الحياة السياسية من خلال تحديد واجباتهم في التصويت والمشاركة في العمليات الديمقراطية. يعزز الدستور دور المواطن في تشكيل القرارات والمساهمة في تحديد مستقبل الدولة.

٤. حقوق وواجبات متوازنة:

يسعى الدستور إلى تحقيق توازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم، حيث يعكس الفهم الشامل للمسؤولية المجتمعية. بتحديد واجبات محددة، يساهم الدستور في توجيه الأفراد نحو المشاركة الفعّالة في تحقيق العدالة والتضامن.

٥. تعزيز القيم الأخلاقية:

يعمل الدستور على تعزيز القيم الأخلاقية والأخلاقيات الاجتماعية، حيث يلتزم الأفراد بمبادئ النزاهة والأمانة والاحترام المتبادل. يُشجع على تبني قيم تعزز التعاون وتقوية الروابط المجتمعية. في الختام، يظهر الدستور كمرشد أساسي يحدد واجبات الأفراد في المجتمع، ويُعزز المسؤولية الفردية والمشاركة الفعّالة لبناء مجتمع قائم على العدالة والتضامن. يمثل الالتزام بواجباته المحددة في الدستور خطوة أساسية نحو تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز الحياة الاجتماعية السليمة.

الفرع الثاني: ضرورة وجود الدستور

يعد وجود دستور في أي دولة أمرًا ضروريًا وحيويًا لضمان استقرار وتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي الدستور كإطار قانوني يحدد القواعد التي تحكم الحكم وتنظم العلاقة بين الحكومة والمواطنين. فيما يلي استعراض للضرورة الحيوية لوجود الدستور وبيان لأهدافه الرئيسية[١٧]:

١. تحديد النظام السياسي والحكومي:

يعد تحديد النظام السياسي والحكومي من بين أهم وظائف الدستور، إذ يقوم بتوفير إطار قانوني لتحديد نوع الحكومة ونظام الحكم الذي ستعتمده الدولة. يُعَتبر الدستور بمثابة خريطة طريق دقيقة توجه الدولة نحو النظام الذي يتلاءم مع قيمها ومبادئها السياسية.

في هذا السياق، يحدد الدستور ما إذا كانت الدولة ستتبنى نظامًا برلمانيًا يعتمد على التشريع والتشكيل الحكومي، أم ستكون لديها هيكلية رئاسية تعتمد على رئيس الدولة كسلطة تنفيذية رئيسية. وقد يتضمن الدستور أيضًا أنماطًا أخرى من الأنظمة السياسية، مثل النظام الشمولي أو النظام الفيدرالي، حسب تحديدات السياق التاريخي والثقافي للدولة[١٨].

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم الدستور بتوزيع الصلاحيات والسلطات بين السلطات المختلفة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، بهدف تحقيق توازن يمنع تراكم السلطة في يد واحدة. يتيح

ذلك تحديد دور كل سلطة وتحديد نطاق اختصاصها، مما يساعد في تعزيز نظام ديمقراطي فعّال ومستقر.

بالتحديد، يكون الدستور وثيقة توجيهية تحدد كيفية عمل الحكومة وتفاعلها مع المواطنين. يُظهر الدستور الالتزام بالقيم الديمقراطية ويعزز فهماً دقيقًا للنظام السياسي، مما يعكس تفضيلات وتوجهات الشعب ويسهم في تحقيق تلاقح سلس بين الحكومة والمواطنين.

٢. حماية حقوق وحريات الأفراد:

في سياق توجيه أهمية حماية حقوق وحريات الأفراد عبر الدستور، يظهر الدور الحيوي الذي يلعبه الدستور في تعزيز مفهوم العدالة والحرية في المجتمع. يتمثل الدستور في وسيلة فعالة لضمان وحماية حقوق الأفراد، وذلك من خلال التركيز على الحقوق الأساسية التي يتوجب أن يحظى بها المواطنون في إطار المجتمع القانوني[١٩].

أحد أهم أهداف الدستور هو ضمان حقوق الأفراد للعيش بحرية وكرامة. يتعهد الدستور بحقوق أساسية مثل حق الحياة والحرية الشخصية، ويكرس التزام الدولة بحماية تلك الحقوق من التعسف والانتهاك. يعتبر الدستور وثيقة قانونية تضمن للأفراد الاستمتاع بحقوقهم وحرياتهم دون تمييز أو انتهاك.

٣. توفير إطار للعدالة وتحقيق التوازن:

في مجتمع يعتمد على سيادة القانون، يكمن دور الدستور في إنشاء أساس قانوني يسعى جاهدًا لتحقيق العدالة والتوازن. يتطلب الدستور أنظمة قانونية تتسم بالشمول والنزاهة، تحمي حقوق الأفراد وتضعها في إطار يقوم على المساواة والعدالة.

عندما يتحدث الدستور عن توفير إطار للعدالة، يكون الهدف الرئيسي هو إقامة نظام قانوني يعامل جميع المواطنين بالمساواة أمام القانون، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية. يسعى الدستور إلى تحقيق هذا الهدف عبر وضع قوانين تحمي الحقوق الأساسية للأفراد وتضمن حقوقهم في العدالة والمساواة.

تحقيق التوازن يتطلب أيضًا تحديد واجبات الأفراد نحو المجتمع. يتمثل هذا في تحديد الحدود التي يجب على الأفراد احترامها والتزامها، مع توفير آليات قانونية تعالج أي تجاوزات وتفاوتات. هنا، يعمل الدستور كموجه لضمان تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع[٢٠].

تعزز مفاهيم العدالة والتوازن في الدستور أيضًا النظرة الشمولية للعدالة الاجتماعية، حيث يتعين على الدولة أن تتخذ إجراءات للتصدي لأي تفاوتات غير عادلة في المجتمع. يسعى الدستور إلى تحقيق توازن مستدام يضمن تقاسم الفرص والموارد بشكل عادل، ويحقق استدامة المجتمع[٢١].

بهذه الطريقة، يعزز الدستور فكرة توفير إطار للعدالة وتحقيق التوازن كأساس أساسي لبناء مجتمع يقوم على مبادئ المساواة والعدالة، حيث يُلبي حقوق الأفراد ويحد من أية انحرافات تهدد استقرار وتوازن المجتمع.

٤. تحديد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع:

تعتبر هذه الجانب الرابع من أهمية الدستور استثمارًا استراتيجيًا في توجيه دور الدولة في الاقتصاد وتحقيق التوازن الضروري بين مصلحة المجتمع وحقوق ومصالح الفرد. يقوم الدستور بوضع إطار قانوني يحدد العلاقة بين الدولة والقطاع الاقتصادي، وبين الحكومة والمواطنين، بهدف خلق بيئة اقتصادية مستدامة وعادلة.[٢٢]

أ- تنظيم النشاط الاقتصادي:

يُوفر الدستور إطارًا قانونيًا لتحديد كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي في الدولة. يحدد القوانين واللوائح المشتقة من الدستور السياق الذي ينبغي أن يشتغل فيه القطاع الخاص والحكومي، مع إيلاء اهتمام خاص لتحقيق التوازن والعدالة الاقتصادية.

ب- تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

يتطلب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة استراتيجية مدروسة، وهنا يأتي دور الدستور في تحديد دور الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام. يُحدد الدستور الأسس الرئيسية للتنمية الاقتصادية ويشجع على التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات الحيوية.

ج- تحسين جودة حياة المواطنين:

يسعى الدستور إلى تحقيق توازن بين مصلحة المجتمع وحقوق الأفراد، مع التركيز على تحسين جودة حياة المواطنين. يشجع على توفير فرص العمل، ويُحدد حقوق العمل، ويضمن التساوي في الفرص والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.[٢٣]

د- تحقيق التوازن بين المصالح العامة والفردية:

يُعزز الدستور التفاهم حول مفهوم التوازن بين مصلحة المجتمع والفرد، حيث يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية ذات الطابع الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من الأهداف الوطنية. يسعى إلى منح الأفراد حقوقهم وحرياتهم دون المساس بمصلحة الجماعة.

هـ- تعزيز التكنولوجيا والابتكار:

يُشجع الدستور على توجيه الدولة نحو تطوير التكنولوجيا وتعزيز الابتكار. يوفر إطارًا قانونيًا لتشجيع الاستثمار في مجالات البحث والتطوير، مما يعزز قدرة الدولة على التنافس في الساحة الاقتصادية العالمية.

يجسد دور الدستور في تحديد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع مفهومًا أساسيًا لضمان تحقيق توازن فعّال بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبين حقوق الأفراد والمصلحة الوطنية[٢٤].

٥. تحديد الهوية والقيم الوطنية:

في سياق تحديد الهوية والقيم الوطنية، يكون الدستور كأساس للدولة هو الوثيقة التي ترسخ الهوية الوطنية وتحدد القيم الأساسية التي تميز المجتمع والدولة. يُعَتَّبر الدستور كمرجع قانوني وسياسي يحمل بين صفحاته القيم الثقافية والروحية التي تُشكل جوهر الهوية الوطنية. تكمن أهمية هذا الجانب في النقاط التالية:

يوفر الدستور إطارًا قانونيًا لترسيخ القيم الثقافية التي تميز المجتمع والدولة. يحدد القيم والمبادئ التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية، سواء كانت ذلك في القوانين أو في التشريعات التي تحكم حياة المواطنين.[٢٥]

يُعَنِّف الدستور أهمية اللغة والتراث الوطني، حيث يكون حاميًا لهذه العناصر الأساسية للهوية الوطنية. يتعهد الدستور بحماية وتعزيز اللغة الوطنية ويشدد على الحفاظ على التراث الثقافي الذي يميز المجتمع على مر العصور.

يسهم وجود القوانين ذات الطابع الوطني في تعزيز الانتماء والولاء للدولة. يعكس الدستور القيم والمبادئ التي ينبغي على المواطنين اعتزازهم بها والتفاعل معها كجزء من هويتهم الوطنية.

كما يعزز الدستور فكرة الهوية الوطنية كعنصر موحد يجمع المجتمع، ويسهم في بناء روح التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع. يعكس الدستور مفهوم الوحدة والتماسك الذي يجعل الدولة واحدة متماسكة.

يكون الدستور كدليل استرشادي للسياسات الوطنية، حيث يحدد الأهداف الوطنية ويوجه القرارات الحكومية نحو تحقيق هذه الأهداف. يسهم بتوجيه الجهود نحو تحقيق رؤية مشتركة للمستقبل.

يعتبر الدستور منبرًا لتعزيز التفاهم والتلاحم بين مكونات المجتمع. يعمل على تعزيز روح التنوع والاحترام المتبادل بين الثقافات والأعراق داخل الدولة.[٢٦]

٦. إرساء مفهوم الديمقراطية والشفافية:

في سياق تعزيز مفهوم الديمقراطية والشفافية، يعتبر الدستور عنصرًا حيويًا لتحقيق مجتمع مشارك وحكومة قائمة على أسس ديمقراطية قوية. يقوم الدستور بتوجيه الخطوات نحو إرساء هذين المفهومين المهمين بالطرق التالية:

يحدد الدستور قواعد المشاركة السياسية للمواطنين، مما يعزز التواصل والمشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار. يوفر إطارًا قانونيًا لضمان حقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم والمشاركة في اختيار ممثليهم.[٢٧]

ينص الدستور على ضوابط وقواعد الانتخابات، مما يسهم في ضمان عملية انتقاء القيادات السياسية بشكل شفاف وديمقراطي. يتضمن ذلك تحديد الإجراءات اللازمة لتسجيل الناخبين، وتنظيم الحملات الانتخابية، ومراقبة العمليات الانتخابية.

يشجع الدستور على تعزيز مبادئ العدالة والشفافية في الحكم، حيث يحدد الإجراءات والمؤسسات التي تسهم في فحص القرارات الحكومية والتأكد من توجهها نحو خدمة المصلحة العامة. يتضمن ذلك تعزيز مفهوم الحكومة المفتوحة والمساءلة.[٢٨]

بهذه الطرق، يلعب الدستور دورًا محوريًا في تعزيز مفهوم الديمقراطية والشفافية، حيث يقوم بتحديد الأسس القانونية التي تضمن مشاركة الأفراد في صنع القرار وتعزيز الشفافية والعدالة في أداء الحكومة.

بهذا يظهر أن وجود الدستور لا يكون مجرد إجراء قانوني، بل يمثل أساسًا لضمان العدالة والاستقرار في أي دولة، ويعكس القيم والمبادئ التي ترتكز عليها المجتمع والحكومة.

المطلب الثاني

اثار تعطيل النصوص الدستورية

يحمل الدستور في أي نظام حكم دوراً أساسياً وحيوياً في تحديد أسس وقوانين الحكم وتنظيم العلاقة بين السلطات والمواطنين. ومع أن الدساتير تهدف إلى تحقيق الاستقرار وتوفير إطار قانوني للدولة، إلا أنه في بعض الأحيان يمكن أن يطرأ تعديل أو تعطيل على بعض نصوصها. يتناول هذا المطلب تأثيرات وآثار تعطيل النصوص الدستورية على النظام السياسي والقانوني للدولة[٢٩].

تعتبر النصوص الدستورية هي المرجع الأساسي الذي يضع أسس النظام السياسي والقانوني، وتشكل الضمانة لحقوق وحريات المواطنين. إذ تحمل هذه النصوص في طياتها مبادئ العدالة، وتقييمًا لتوازن السلطات وتوجيهات للحياة الاجتماعية والسياسية. لكن في حالة تعطيل أو تجاوز لبعض هذه النصوص، ينشأ تأثير يمكن أن يتراوح بين الآثار السلبية على الاستقرار السياسي والقانوني وتضخم الأزمات في المجتمع.

في هذا السياق، سنتناول دراسة تأثيرات تعطيل النصوص الدستورية على مستويات متعددة. ننظر إلى كيفية تغير الديناميات السياسية وكيف يتأثر النظام القانوني بفعل تلك التعديلات أو التعطيل.

سنقوم أيضًا بفحص الآثار على حقوق وحريات المواطنين، وكيف يمكن أن يتأثر التوازن بين السلطات والعدالة الاجتماعية في ظل تلك التغيرات[٣٠].

من خلال تسليط الضوء على هذه الآثار المحتملة، نسعى إلى فهم كيف يمكن لتعديلات أو تجاوزات في النصوص الدستورية أن تؤثر على نظام الحكم والقانون في دولة ما، وكيف يمكن أن ترتبط هذه التأثيرات بالتحولات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع.

يعكس هذا المطلب الرغبة في تحليل عميق لتأثيرات تعديلات أو تعطيل النصوص الدستورية، محاولين فهم تلك العواقب على مستويات متعددة لضمان التماسك والاستقرار في الأنظمة السياسية والقانونية.

الفرع الاول: اثار قانونية

تتجلى آثار تعطيل المواد الدستورية في النظام القانوني للدولة بشكل لا يمكن إنكار، حيث يعد الدستور مرجعية أساسية وركيزة أساسية لكل التشريعات والقوانين. إن المواد الدستورية تحمل معها روح الدولة والمبادئ التوجيهية لتنظيم الحكم وتوجيه السلطات وحماية حقوق المواطنين.

عندما يحدث تعطيل لتلك المواد أو تجاوزها، ينشأ تأثير قانوني يمتد ليشمل جميع جوانب النظام القانوني. يتأثر أساس تشريعات الدولة بشكل مباشر، حيث تفقد القوانين قاعدتها الرئيسية التي تستند إليها. يصبح من الصعب فهم وتفسير التشريعات بدقة وأمان، مما يعرض النظام القانوني للفوضى وعدم الاستقرار[٣١].

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر آثار التعطيل على توازن السلطات وأدائها المستقل. المواد الدستورية تعمل على تحديد وتوزيع صلاحيات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، وعندما يتم تجاوز هذا التوازن، يمكن أن يتبع ذلك تشويش في عمل السلطات وعدم فهم دقيق لصلاحيات كل جهاز.

في هذا السياق، تكون الآثار القانونية لتعطيل المواد الدستورية وخرقها ضارة لأسس الدولة والمجتمع، حيث يتم إلحاق الضرر بالنظام القانوني وحقوق المواطنين. يظهر بوضوح أن الالتزام بمبادئ الدستور يشكل ضماناً لاستقرار الدولة وسيرورة عمل القانون بشكل سليم.

- استناد القوانين إلى الدستور

يُعدُّ استناد القوانين والتشريعات إلى أحكام الدستور أساسًا أساسيًا للنظام القانوني للدولة. في سياق الدستور، يتم تحديد الأسس والقواعد التي يجب أن ترتكب إليها التشريعات والقوانين الفرعية. وعندما يتم تعطيل أو تشويه مضمون مواد دستورية، يتم خلق تأثير ينعكس على أساسيات التشريعات الفعالة وقوانين الدولة. يؤدي هذا الإخلال إلى إمكانية عدم دستورية بعض القوانين

المشتملة على هذه التشوهات أو تكوين فجوات ونقائص في هيكل ونظام القوانين، مما يُلقي بظلال على تنظيم العلاقات القانونية في المجتمع.

- تأثير على السلطات القانونية والنظام القضائي

يعتبر الدستور هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها السلطات القانونية، ويحدد دور كل سلطة في إطار التوازن والفصل بين السلطات. عندما يتم تعطيل المواد الدستورية، ينعكس هذا على سير العمل اليومي للسلطات التشريعية والتنفيذية وخاصة القضائية.

التوازن بين السلطات يعكس النظام الديمقراطي ويكفل عدم انحياز أي سلطة على حساب الأخرى. ولكن، في حالة تعطيل المواد الدستورية، يمكن أن يحدث تشويش في هذا التوازن مما يؤدي إلى غموض في الصلاحيات والتفاعلات بين السلطات[٣٢].

ينعكس هذا التأثير بشكل خاص على النظام القضائي، الذي يلعب دورًا حيويًا في حماية العدالة وتطبيق القانون. تعطيل المواد الدستورية قد يؤدي إلى تشويش في توجيهات القضاء وقراراته، حيث يصبح من الصعب تحقيق التوازن الضروري بين الحقوق والواجبات.

يظهر التأثير أيضًا في فهم وتفسير القوانين، حيث يتوقف القضاة على أحكام الدستور في استنارة تفسير القوانين. عندما يتم تعطيل هذه الأحكام، يمكن أن ينشأ خلل في الفهم القانوني، مما يعرض نظام القضاء للضبابية والتأزم[٣٣].

ببساطة، يُظهر هذا التأثير على السلطات القانونية أهمية الالتزام بالدستور كمرجع أساسي، حيث يكون التفاف السلطات حول تلك المواد مصدرًا للارتباك القانوني وقد يؤدي إلى تقويض الاستقلالية والفعالية العملية للقضاء.

الفرع الثاني: اثار سياسية

تحمل الآثار السياسية الناجمة عن تعطيل النصوص الدستورية أبعاداً هامة تتسبب في تحولات جوهرية داخل نظام الحكم، حيث يتجلى ذلك في تغير توزيع السلطة وتأثيرها على الديناميات السياسية للدولة. يظهر التعطيل بوجهه الأبرز في تحول المفاهيم الأساسية للدولة والحكومة، وهو ما يفتح الأفق لتشكل تغيرات هيكلية تقوم على تفسيرات جديدة للقوى السياسية[٣٤].

- تأثير على توزيع السلطات

في سياق تعطيل النصوص الدستورية، يظهر تأثيرٌ كبير على توزيع السلطات الثلاث في الدولة، حيث تشهد الهياكل الحكومية تحولات جوهرية قد تؤدي إلى تشكيل جديد للقوى السياسية. يمكن أن تستفيد إحدى السلطات من هذا التحول لتعزيز سيطرتها على الأخرى، وبالتالي تشويش الفاعلية الدستورية المتوازنة.

قد يتسبب التعطيل في نقص التوازن بين السلطات، إذ قد تجد سلطة واحدة نفسها تمتلك سيطرة أكبر، مما ينتج عنه تحولات في صلاحيات السلطات الأخرى. هذا التوزيع الغير متوازن يمكن أن يؤدي إلى فقدان النظام الديمقراطي لطابعه المتوازن والتحول إلى أشكال سلطوية قد تهدد استقرار الدولة.

وفي هذا السياق، قد يكون للتغيرات في توزيع السلطات تأثير كبير على استقلالية السلطة القضائية وقدرتها على مراقبة السلطات الأخرى. تزايد التموجات في هذا التوزيع قد ينعكس سلباً على النظام القانوني وقدرته على فرض العدالة وحماية حقوق المواطنين.

- تغير في التوجهات السياسية

تعد آثار تعطيل النصوص الدستورية على التوجهات السياسية محط اهتمام واسع، إذ يمكن أن يتسبب في تغيير جذري في مسار السياسة الوطنية. في ظل هذا السياق، يظهر التعطيل كعامل قوي يقوم بتقويض السلطات الدستورية وتحول التوجهات السياسية نحو سياق قانوني وسياسي جديد[٣٥].

فيما يلي بعض الجوانب التي يمكن أن تتأثر بشكل ملحوظ بنتائج تعطيل النصوص الدستورية:

* تكون المؤسسات الدستورية الأساس لتوجيه السياسات واتخاذ القرارات، وعندما تتعطل هذه المؤسسات يمكن أن تفقد قوتها التأثيرية. يصبح التحكم في القرارات والسياسات أكثر تركيزًا في يدي الجهات ذات النفوذ، مما يؤثر بشكل كبير على اتجاهات السياسة.

* يعزى تحول في التوجهات السياسية إلى تغير في الأفكار والأجندات. بدلاً من التمسك بمبادئ الدستور والقوانين، قد يشهد النظام السياسي تحولات تفسيرية واختيارات سياسية جديدة قد تنتهج أولويات مختلفة وأجندات متنوعة.

* يمكن أن يفضي التعطيل إلى فقدان السيطرة القانونية على العملية السياسية، حيث يمكن للقوى غير الدستورية أن تسيطر على صياغة السياسات دون مراعاة للإطار القانوني والدستوري.

* تتسبب تغيرات في التوجهات السياسية في تقويض الاستقرار السياسي، حيث يصبح التفاهم بين الأطراف السياسية أكثر صعوبة، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات داخل المجتمع.

* تتطلب هذه الظروف الجديدة إعادة النظر في القوانين والأنظمة، مع التأكيد على أهمية تعزيز الشرعية الدستورية لتحقيق استقرار سياسي يحقق تطلعات الشعب.

زيادة في التوتر السياسي

زيادة في التوتر السياسي يعتبر أمرًا حيويًا للفهم الشامل للآثار الناتجة عن تعطيل النصوص الدستورية، حيث تنطوي هذه الظاهرة على تأثيرات معقدة تتراوح بين التشويش في العلاقات

الحكومية إلى تغيرات هيكلية في توزيع السلطات. في هذا السياق، تُظهر آثار تعطيل النصوص الدستورية زيادة حادة في التوتر السياسي داخل المجتمع[٣٦].

تتسم هذه الزيادة في التوتر بأنها تعزز الاستقطاب وتشجع على التصعيد السياسي، إذ يصبح فقدان الشرعية الدستورية نقطة تحول تثير التوترات وتشعل الاحتجاجات والاضطرابات. يتحول المشهد السياسي إلى ساحة صراع، حيث يتصارع الأطراف المعنية بالسلطة، مما يؤدي إلى تدهور الأمور وتأزم الأوضاع الاجتماعية.

هذا التصاعد في التوتر يمكن أن يُشكل تحديات جسيمة أمام الحكومة، حيث تتضاءل قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات الفعّالة. كما تزيد الاحتجاجات والاضطرابات من صعوبة التحكم في الوضع، وتفتح الباب أمام انعدام الاستقرار وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. من هنا، يظهر أن زيادة التوتر السياسي تعتبر آثاراً سلبية جسيمة لتعطيل النصوص الدستورية، وتحمل في طياتها تحديات كبيرة تتطلب التفكير العميق والحلول السياسية المستدامة لتجاوزها واستعادة الاستقرار للمجتمع[٣٧].

تأثير على الاستقرار الحكومي

تعطيل النصوص الدستورية يمكن أن يكون له تأثير كارثي على استقرار الحكومة، فإضافة إلى فقدان الشرعية الدستورية، يتزايد التشويش على عمليات اتخاذ القرارات، مما يعوق بشكل كبير قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف المستقرة. يتعثر تنفيذ السياسات في ظل هذا الوضع، مما يُلقي بظلاله على كفاءة وفعالية إدارة الدولة وتقديم خدماتها. هذا التأثير السلبي يمكن أن يؤدي إلى انخراط الحكومة في دوامة من عدم اليقين والفوضى، حيث يكون من الصعب على السلطات الرئيسية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مما ينعكس سلبًا على مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين وتأثيرها الكبير على حياتهم اليومية.

تأثير على التفاهم الوطني

تعتبر آثار تعطيل النصوص الدستورية على التفاهم الوطني أمرًا يتجلى في تفاقم التشرذم الاجتماعي، حيث يمكن أن تستند هذه الآثار إلى زيادة التقسيمات داخل المجتمع، مما يترتب عليه نشوء نقاشات حادة وعميقة حول السياقات السياسية والقيم الوطنية. يظهر تعطيل النصوص الدستورية كعامل مفتوح للتصاعد في حدة الخلافات السياسية والتباينات الاجتماعية، مما يفضي في النهاية إلى تهديد جدي للفكرة الكاملة للتفاهم الوطني.[٣٨]

وبهذا، يتجلى الخطر الذي يشكله التعطيل الدستوري على الوحدة الوطنية، حيث يتسلل التشويش وعدم اليقين إلى أركان المجتمع، مما يُضعف الروابط الوطنية وينخر في أساس التواصل

والتضامن الاجتماعي. يتطلب حل هذه التحديات السياسية إعادة تقوية قيم التفاهم والحوار الوطني، بغية استعادة استقرار المجتمع وبناء أسس جديدة لفهم مشترك يعزز التلاحم والوحدة الوطنية.

تعتبر هذه الآثار السياسية لتعطيل النصوص الدستورية نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة، حيث يتطلب التفكير الدقيق والتحليل العميق لفهم مدى تأثير هذه التحولات على مسار السياسة واستقرار الحكومة.

الفرع الثالث: اثار اقتصادية

تتجلى آثار تعطيل النصوص الدستورية على المستوى الاقتصادي في تأثير شامل يمتد عبر مختلف قطاعات الاقتصاد. يتأثر النظام الاقتصادي بشكل كبير عندما تتعرض النصوص الدستورية للتجاوز أو التعديل، حيث ينعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي وقدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. يسلط هذا الفرع الضوء على الآثار الاقتصادية لتعطيل النصوص الدستورية، مع التركيز على عدة نقاط رئيسية.

- تأثير التعطيل على الاستثمار

قد يؤدي تعطيل النصوص الدستورية إلى تقليل ثقة المستثمرين والشركات في الاستثمار في البلاد. يعتبر الدستور إطارًا قانونيًا يحدد حقوق والتزامات المستثمرين، وعندما تتعرض هذه النصوص للتجاوز أو التعديل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم وضوح القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار، مما يثير عدم اليقين ويقلل من جاذبية الدولة للاستثمارات الوطنية والدولية[٣٩].

- تأثير التعطيل على القطاع المالي

تعد النصوص الدستورية أحد الأسس لتحديد سياسات القطاع المالي والمالية العامة للدولة. عند تعطيل أو تجاوز هذه النصوص، يمكن أن ينشأ تأثير كبير على إدارة الموارد المالية وتوجيهها. قد يؤدي عدم الوضوح بخصوص السياسات المالية إلى عدم استقرار الأسواق المالية وتقلبات في قيمة العملة والتضخم، مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

المطلب الثالث

أسباب التعطيل

تمثل النصوص الدستورية عمقًا قانونيًا وضمانًا للحقوق والحريات في أي دولة، إذ تُعدّ أساسًا لتنظيم العلاقات بين الحكومة والمواطنين، وتحدد صلاحيات السلطات الحاكمة. ومع ذلك، تظهر في بعض الأحيان حالات التعطيل التي تؤثر على فعالية تلك النصوص وتعيق تطبيقها بشكل كامل.

يسعى هذا المطلب إلى استكشاف وتحليل أسباب التعطيل التي تطرأ على النصوص الدستورية في السياق القانوني والسياسي. سيتم التركيز على العوامل المؤثرة في تعطيل هذه النصوص وتقويض فعاليتها، مما يعكس التحديات التي قد تواجه أية دولة في سعيها لتحقيق الالتزام بأحكام الدستور[٤٠].

من خلال استعراض الحالات التي شهدت تعطيلًا للنصوص الدستورية، سنقف عند الظروف التي قد تدفع إلى هذا الاتجاه والتأثيرات التي تترتب على ذلك. كما سنتناول الآليات التي يمكن أن تساهم في تفادي تلك العقبات وتحسين قدرة الدستور على تحقيق العدالة وضمان استقرار النظام السياسي.

باعتبارها جزءًا أساسيًا من عملية البحث القانوني والتحليل السياسي، تعتبر هذه الدراسة فرصة لاستكشاف عمق التحديات والمشكلات التي تعترض سير الدساتير في مسارها نحو تحقيق الأهداف القانونية والسياسية التي وضعت من أجلها[٤١].

الفرع الاول: أسباب سياسية

تتنوع وتعدد أسباب التعطيل للنصوص الدستورية، حيث تمتد هذه الأسباب لتشمل جوانب متعددة ومعقدة في السياق السياسي، مما يلقي بظلاله على استقرار وتنفيذ الدستور. يظهر تفضيل تفصيل هذه الأسباب بالاستعانة ببعض المفاهيم والتحليل السياسي المتقدم، وهو ما سيسهم في إلقاء الضوء على تفاصيل أكثر دقة حول المعوقات والعوامل التي تعيق سياق التنفيذ الدستوري.

- التنازع السياسي

تعتبر قضية التنازع السياسي من القضايا البارزة والتي تحمل وزنًا كبيرًا في سياق تطبيق النصوص الدستورية. يظهر هذا التنازع كعامل أساسي يمكن أن يُعيق بشكل كبير العملية الدستورية ويجعل من التفاوض والتوافق بين الأطراف المختلفة أمرًا صعبًا. إذ يعكس عدم التوافق على تفسير محدد للفقرات الدستورية أو النزاع حول نطاق صلاحيات السلطات الفعلية، تحديات تتطلب حلاً ديبلوماسيًا وسياسيًا[٤٢].

يتجلى التنازع السياسي في استمرار النقاشات حول كيفية تفسير أحكام الدستور وتطبيقها، مما يُسهم في تشويش المشهد السياسي وقد يؤدي إلى تأخير أو حتى إفشال عمليات اتخاذ القرارات الدستورية. على سبيل المثال، قد يتم تأويل مفهوم معين في الدستور بطرق متعددة وقد يثير هذا التنازع السياسي الشديد اختلالات في التفاهم والاتفاق بين السلطات المختلفة.

من المهم فهم تأثير التنازع السياسي على عمل الدستور ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي وحماية حقوق المواطنين. التعامل مع هذا التحدي يتطلب جهدًا دائمًا لتحقيق التوازن بين المصالح المتنازع عليها والحفاظ على الالتزام بمبادئ وأحكام الدستور بموضوعية وعدالة.

- تأثير القرارات السياسية

تتجلى أهمية القرارات السياسية في تحديد مسار ومصير النصوص الدستورية، حيث تمثل هذه القرارات إشارات حيوية لتوجيه الأجهزة الحكومية والسلطات القانونية. إذ يمكن أن تكون هذه القرارات عاملًا مؤثرًا في تشكيل المشهد الدستوري بمجرد أن تتسلل إلى قلب السياسة والإدارة.

تتأثر النصوص الدستورية بشكل ملموس بقرارات السلطة السياسية، إذ يمكن أن تكون هذه القرارات الحافز لتحديث الدستور أو تعديل بنوده بما يتناسب مع مرحلة زمنية معينة. على سبيل المثال، يمكن أن تعمل قرارات سياسية على تحديد الأولويات الوطنية والاقتصادية، مما ينعكس بشكل مباشر على مضمون النصوص الدستورية[٤٣].

تُظهر بعض القرارات السياسية استخدام السلطة السياسية لتحقيق أهداف ذات صلة بالمصلحة الشخصية أو الحزبية. يمكن أن تكون هذه القرارات إشارة إلى تجاوز الإطار الدستوري المحدد، حيث يتم تشكيل قرارات سياسية بما يتعارض مع مبادئ الدستور أو يتعارض مع التوزيع السليم للسلطات.

تتسم هذه القرارات بتأثيرها الكبير على سير العمل الدستوري، إذ يمكن أن تؤثر على تفسير وتنفيذ النصوص الدستورية وتقويض الفاعلية الحقيقية للدستور. يظهر بوضوح أن استخدام السلطة السياسية بشكل غير متوازن يمكن أن يكون له تأثير سلبي على نضوج النظام الدستوري وتحقيق مبادئه الأساسية.

- التدهور الأمني والسياسي

يظهر أن التدهور الأمني والسياسي يشكل تحديًا كبيرًا يعوق تنفيذ النصوص الدستورية بشكل كامل. عندما تكون الظروف الأمنية في حالة سيئة، ويفتقر الوضع السياسي إلى الاستقرار، يتسنى للتوترات والصراعات الداخلية أن تؤثر سلبًا على الالتزام بأحكام الدستور.

التدهور الأمني يمكن أن يشمل زيادة في حوادث العنف، وتصاعد التوترات بين الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني. في مثل هذه السياقات، يصبح من الصعب على الهيئات الحكومية تحقيق الانتظام في سير العمل الدستوري وتنفيذ الإصلاحات الضرورية.

عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى غياب التوافق بين الأطراف المختلفة، مما يعرقل عملية اتخاذ القرارات الرئيسية وتطبيقها. قد ينجم عن هذا الغموض في السياسة وعدم الوضوح حول الأهداف الوطنية المشتركة، تعثر تنفيذ الدستور وتقويض مكانته كمرجعية عليا.

في ظل هذه الظروف، يزداد التحدي في تحقيق التوازن بين الأمان والاستقرار السياسي والالتزام بأحكام الدستور. يتطلب هذا السياق التدخل الفعال للسلطات الرسمية والمؤسسات الدولية لتحقيق الأمان والاستقرار الضروريين لضمان تنفيذ الدستور بشكل فعال وتحقيق التقدم نحو المستقبل المرغوب.

- عدم وضوح الأهداف السياسية

تعد عدم وضوح الأهداف السياسية من بين العوامل الرئيسية التي قد تؤدي إلى التعطيل الفعّال لتنفيذ الدستور. يظهر هذا التحدي بوضوح عندما تفتقر الأطراف السياسية المعنية إلى رؤية مشتركة وواضحة حول الأهداف الكبرى التي يجب تحقيقها للدولة. في سياق عدم التوافق على هذه الأهداف، يتعذر تحقيق التفاهم اللازم لتنفيذ الدستور بشكل فعّال.[٤٤]

يمكن أن يكون الاختلال في التوجهات السياسية سببًا لعدم تحقيق اتفاق واضح حول الغايات الوطنية المشتركة. هذا الغموض في الأهداف يعيق التنسيق بين السلطات الفعلية ويسهم في التشويش على العملية السياسية. بدلاً من أن تكون الدولة على مسار واحد نحو تحقيق أهداف مشتركة، قد تصطدم الأطراف ببعضها البعض، مما يؤدي إلى تعثر تنفيذ الدستور وتأخر تحقيق الإصلاحات الضرورية.

لتفادي هذا الوضع، يتعين على الفاعلين السياسيين تحديد وتوضيح الأهداف الكبرى للدولة بشكل صريح، وإجراء حوار بنّاء يستند إلى مبادئ الوحدة والتعاون. يُفضل تطوير إطار زمني لتحقيق الأهداف السياسية المشتركة، مما يساعد في تحقيق تناغم بين الجهود وتسهيل عمليات تنفيذ الدستور.

- التأثير الدولي والضغوط الخارجية

يتجلى التأثير الدولي والضغوط الخارجية كعناصر قوية ومؤثرة تحمل تداولًا وتأثيرًا كبيرين على الساحة الدستورية لأي دولة. يعكس هذا التأثير الدولي عبور الحدود الوطنية، حيث تمتزج المصالح الدولية والضغوط السياسية الخارجية في خيوط القرارات والتطورات الداخلية للبلد. يُشكل هذا التداخل الدولي تحديًا إضافيًا يمكن أن يلقي بظلاله على تنفيذ النصوص الدستورية.

باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الحياة الدولية، تتأثر ديناميات العمل الدستوري بالمصالح الدولية المعقدة والضغوط الخارجية التي قد تنشأ من تحالفات سياسية أو اقتصادية. يمكن أن تنعكس تلك المصالح والضغوط على استقرار الدولة وقدرتها على تنفيذ الأحكام الدستورية بشكل فعال[٤٥].

يظهر تأثير الضغوط الخارجية بوضوح في تشكيل السياسات واتخاذ القرارات الوطنية، حيث يمكن أن تؤثر التفاعلات الدولية على توجهات الحكومة والمؤسسات الدستورية. يتطلب هذا السياق الدولي فحصًا دقيقًا لكيفية تأثير هذه المصالح والضغوط على تنفيذ النصوص الدستورية في إطار سياق وطني يتسم بالتعقيدات والتحديات المتعددة.

الفرع الثاني: أسباب تعطيل ذاتي

تتجلى أحيانًا وبوضوح في السياق الداخلي للدولة، أسباب تعطيل النصوص الدستورية، حيث يرتبط هذا التعطيل بأمور ذاتية تتعلق بالهيكلية الداخلية للدولة نفسها. يتعدد العوامل التي تلقي بظلالها على قدرة الدستور على الفعالية وتحقيق أهدافه بشكل كامل. يعتبر هذا الفرع إكمالًا ضروريًا لتفاعلنا مع العقبات التي تعترض العملية الدستورية، حيث يركز على الجوانب الداخلية والمحلية كمصدر أساسي لتلك العقبات.

أسباب التعطيل الذاتي:

- تداخل الصلاحيات

تداخل الصلاحيات يعد أمرًا حساسًا ومعقدًا يمكن أن يخلق تحديات خطيرة في عملية تنفيذ الدستور. يظهر هذا التداخل عندما تتداخل صلاحيات السلطات المختلفة دون توضيح واضح للسلطة المختصة في اتخاذ قرارات محددة. على سبيل المثال، يمكن أن ينتج تداخل الصلاحيات بين السلطة التشريعية والتنفيذية عن عدم وضوح في اختصاص كل سلطة، مما يؤدي إلى تشويش في تحديد السلطة المسؤولة عن تنفيذ القوانين.

في سياق التداخل، يمكن أن يشكل التعارض بين السلطات عقبة كبيرة أمام تحقيق الفعالية في الحكم. يتسبب التباس المسؤوليات في إثارة الارتباك والتردد في اتخاذ القرارات الحيوية، مما يترك الأمور دون تنفيذ فعّال. على سبيل المثال، عندما يتداخل اختصاص السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية، يمكن أن يحدث تعثر في تطبيق السياسات والقوانين المعتمدة[٤٦].

تعزز الوضوح في توزيع الصلاحيات السلطوية فهمًا أفضل للأدوار والمسؤوليات، مما يساهم في تجنب التداخلات وتحقيق توازن في عملية صنع القرار. إن الدستور بصفة خاصة يلعب دورًا كبيرًا في تحديد صلاحيات السلطات المختلفة وتوجيهها نحو تحقيق التوازن والاستقرار. لذلك،

يجب أن يكون الدستور واضحًا وشفافًا في تحديد اختصاصات السلطات لتفادي تعقيدات التداخل وضمان الفعالية في الحكم.

- ضعف آليات التفعيل

في سياق الضعف الذي قد يطرأ على آليات تفعيل أحكام الدستور، يظهر أهمية تعزيز تلك الآليات لضمان تنفيذ فعّال للنصوص الدستورية. يعد ذلك من الخطوات الأساسية لتحقيق استقرار وفعالية النظام السياسي والقانوني.

في هذا السياق، يمكن إجراء تعديلات على الآليات القائمة أو إنشاء آليات جديدة لتعزيز التفعيل. يمكن أن تشمل هذه التعديلات تحديد المهام والصلاحيات بشكل دقيق لضمان وضوح الإجراءات. علاوة على ذلك، يمكن تحديد المواعيد الزمنية لإنجاز المهام وتفعيل اللوائح بشكل فوري.

بالنظر إلى أهمية الهيئات واللجان في تطبيق الدستور، يجب تسهيل إجراءات إنشائها وتفعيلها. يُفضل أيضًا إجراء تقييم دوري لأداء هذه الهيئات لضمان تحسين الأداء والاستجابة الفعّالة لتحديات المرحلة.[٤٧]

النتائج

١-تبين أن السلطات الثلاثة تلتزم بكل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي فالقانون يجب ان يكون متوخيا للقواعد الدستورية وكذلك اللوائح وملتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة أذا ما كان القانون نفسة متوخيا القواعد الدستورية.

٢-وجد من خلال تسلسل نشأة الدستور التاريخي ان وجود الدولة هو شرط اساسي لوجود الدستور وقد تبين ان تنوع الأساليب التي تنشأ بها الدساتير بتنوع أنظمة الحكم في العالم.

التوصيات

١-نوصي بضرورة التوازن في الحقوق والواجبات للأفراد أمام السلطة وضرورة تكافأ الفرص وتقلد المناصب بعدالة وحيادية من أجل فرض العدالة عند منحها للمجتمع.

٢-نوصي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الدستور العراقي بشكل موسع وتحديث الدستور على غرار دول العالم المتطور في منح الحقوق والامتيازات.

الهوامش

[١] محمد ، نسيب، ١٩٩٨، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ص ٥٣.

[٢] مصطفى، فهمي، مرجع سابق، ص١١٢.

[٣] محمد ، نسيب المرجع السابق ٦٣

[٤] مصطفى، فهمي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٥] رمضان محمد أبو السعود و همام محمود زهران، مرجع سابق، ص٦٦.

[٦] مصطفى ، فهمي، مرجع سابق، ص١٩٦.

[٧] مصطفى ، فهمي، مرجع سابق، ص١٥.

[٨] محمد ، نسيب، ١٩٩٨، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر، ص ٤٢.

[٩] محمد ، نسيب المرجع السابق ٥٢

[١٠] ماجد ، الحلو، ٢٠٠٠م، النظم السياسية والقانون الدستوري منشأة المعارف الاسكندرية ص ٤٢٣ وراجع كذلك محسن خليل، ١٩٩٦ – القانون الدستوري . والدساتير المصرية . دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية ص ١٣ .

[١١] رمضان محمد أبو السعود و همام محمود زهران، مرجع سابق، ص٧٣.

[١٢] عبد الهادي ، العوضي، المدخل لدراسة القانون المصري والعماني، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٠١٠ ص ١٣

[١٣] رمزي ، الشاعر – المرجع السابق ص ٥٣ . وراجع كذلك في هذا الصدد إبراهيم عبد العزيز شيحا المرجع السابق ص ٣٢ – وراجع أيضا محمد كامل ليلية، ١٩٧١، القانون الدستوري دار الفكر العربي القاهرة، ص ٢٣

[١٤] عبد الهادي ، العوضي المرجع السابق ص ٢٢

[١٥] سالم ، الشكيلي المرجع السابق ص ٤٥.

[١٦] عبد الهادي ، العوضي، المدخل لدراسة القانون المصري والعماني، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٠١٠ ص ٥٣.

[١٧] محمد ، نسيب، ١٩٩٨، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ص ٨٥.

[١٨] رمضان محمد أبو السعود و همام محمود زهران، مرجع سابق، ص٤٩.

[١٩] مصطفى ، فهمي، مرجع سابق، ص٩٨.

[٢٠] مصطفى ، فهمي، ١٩٩٩، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ص ١٤٩

[٢١] عبد الهادي ، العوضي، المدخل لدراسة القانون المصري والعماني، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٠١٠ ص ٥٤.

[٢٢] علي ، الشكري، ٢٠١١، مباديء القانون الدستوري. دار صفا للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ص ٢٤٩

[٢٣] عبد الحميد ، متولي، ١٩٥٢، المفصل في القانون الدستوري . دار النهضة العربية القاهرة ص ٢٦

[٢٤] رمزي ، الشاعر – المرجع السالف ص ٥٣ . وراجع كذلك إبراهيم عبد العزيز شيحا المرجع السالف "اعلاه" ص ٣١٣ – وراجع أيضا سالم بن سلمان الشكيلي – المرجع السابق ص ١٠

[٢٥] فريد ، علواش – اليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر . المرجع السابق ص ٢٠

[٢٦] فريد ، علواش المرجع نفسه ص ٢٠-٢١

[٢٧] غالب ، الداودي – المرجع نفسه ص ١٠٤ وكذلك فريد علواش المرجع نفسه ص ٢١

[٢٨] يحي ، الجمل، ١٩٧٤، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية مع مقدمة في دراسة المباديء الدستورية العامة . دار النهضة العربية القاهرة ص ١٣.

[٢٩] مصطفى أبو زيد فهمي، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ١٩٩٩ ص ١٨٥

[٣٠] مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص١٣٣.

[٣١] سالم بن سلمان الشكيلي شرح المباديء العامة في القانون الدستوري والنظام الأساسي العماني. دار العقاد للنشر . سلطنة عمان الطبعة الأولى ٢٠١٤ ص٧٣.

[٣٢] رمضان محمد أبو السعود و همام محمود زهران – مباديء القانون . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ١٩٩٨ ص٦٤.

[٣٣] مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص١٤٢.

[٣٤] د ابراهيم عبد العزيز، مصدر سابق، ص ٤٥٥.

[٣٥] د. حميد الساعدي مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٨١، ص ١٦٣.

[٣٦]. علي غالب، مصدر سابق، ص ١٩٥

[٣٧] د. طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٧٦، ص ١٦٥

[٣٨] د عبد الجبار احمد عبد الله، واقع مستقبل الخيار الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد ٢٩ السنة الخامسة عشر، تشرين الأول، ٢٠٠٤، ص ١١٨

[٣٩] سعيد السيد علي، حقيقة الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص١١٣.

[٤٠] سعيد السيد علي، حقيقة الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة الأمريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص١٨٦،١٨٥،١٨٤.

[٤١] د. محمد عمد مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩ ص ٩٩.

[٤٢] د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، بدون ذكر مكان النشر، ١٩٧٥، ص٢٧٦.

[٤٣] د. مها بهجت يونس، الحكم بعدم دستورية نص تشريعي ودوره في تعزيز دولة القانون، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

[٤٤] د. ثروت بدوي، مصدر سابق، ص٣٣٢.

[٤٥] د. ثروت بدوي، مصدر سابق، ص٣٣٣.

[٤٦] د. ثروت بدوي، مصدر سابق، ص٣٩٦.

[٤٧] د. جعفر عبد السادة بهير، التوازن بين السلطة والحرية، الطبعة الاولى، دار حامد، عمان، ٢٠٠٩، ص١٣١.

المصادر

١ – محمد ، نسيب، ١٩٩٨، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأولى. دار الأمة للطباعة والنشر الجزائر ص ٥٣.

٢ – مصطفى أبو زيد فهمي،١٩٩٩ ، اصول القانون الدستوري والنظم السياسية الجزء الأول،دار الامة للطباعة والنشر الجزائر، ص٢٥.

٣ – ماجد راغب الحلو، ٢٠٠٠م، النظم السياسية والقانون الدستوري منشأة المعارف الاسكندرية ص ٤٢٣ وراجع كذلك محسن خليل، ١٩٩٦ – القانون الدستوري . والدساتير المصرية . دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية ص ١٣ .

٤– رمضان محمد أبو السعود و همام محمود زهران، ١٩٩٨، مباديء القانون، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ، ص٧٣.

٥– عبد الهادي فوزي العوضي، المدخل لدراسة القانون المصري والعماني، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٠١٠ ص ١٣

٦–رمزي طه الشاعر – المرجع السابق ص ٥٣ . وراجع كذلك في هذا الصدد إبراهيم عبد العزيز شيحا المرجع السابق ص ٣٢ – وراجع أيضا محمد كامل ليلية، ١٩٧١، القانون الدستوري دار الفكر العربي القاهرة، ص ٢٣

٧– مصطفى أبو زيد فهمي، ١٩٩٩، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية . دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ص ١٤٩

٨–علي يوسف الشكري، ٢٠١١، مباديء القانون الدستوري. دار صفا للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ص ٢٤٩

٩–عبد الحميد متولي، ١٩٥٢، المفصل في القانون الدستوري . دار النهضة العربية القاهرة ص ٢٦

١٠– فريد علواش – اليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر . المرجع السابق ص ٢٠

١١ يحي الجمل، ١٩٧٤، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية مع مقدمة في دراسة المباديء الدستورية العامة . دار النهضة العربية القاهرة ص ١٣.

١٢ إسماعيل ميرزة، ١٩٦٩، دراسة مقارنة للدستور الليبي مع دساتير الدول العربية الأخرى، دار صادر، منشورات الجامعة الليبية، ص ٣٧٨. وأنظر كذلك د. محمود محمد حافظ، مصدر سابق، ص ٦٤.

١٣ يتم تشكيل هذه الهيئة إما عن طريق التعيين سواء من قبل الحكومة أو البرلمان. وإما عن طريق الانتخاب وقد يتم اختيار أعضاء هيئة الرقابة من قبل هيئة الرقابة ذاتها. د. إحسان حميد المفرجي د. كطران زغير نعمة د. رعد ناجي الجدة، مصدر سابق، ص ١٧١ و ص١٧٢.

١٤. عبد الفتاح حسن – مبادئ النظام الدستوري في الكويت – دار النهضة العربية لبنان – ١٩٦٨ – ص٧٠. وأنظر كذلك د. محمد آل ياسين – القانون الدستوري والنظم السياسية – (ب. م) – (ب. ت) – ص٧٦.

Sources

1-Mohamed, Nasib, 1998, The Origins of Constitutional Law and Political Systems, Part One. Dar Al Umma for Printing and Publishing, Algeria, p. 53.

2-Mustafa Abu Zaid Fahmy, 1999, Principles of Constitutional Law and Political Systems, Part One, Dar Al-Umma for Printing and Publishing, Algeria, p. 25.

3- Maged Ragheb Al-Helou, 2000 AD, Political Systems and Constitutional Law, Alexandria Knowledge Establishment, p. 423. See also Mohsen Khalil, 1996 - Constitutional Law. And Egyptian constitutions. New University Publishing House, Alexandria, p. 13.

4- Ramadan Muhammad Abu Al-Saud and Hammam Mahmoud Zahran, 1998, Principles of Law, Alexandria University Press, p. 73.

5- Abdul Hadi Fawzi Al-Awadi, Introduction to the Study of Egyptian and Omani Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, second edition, 1010, p. 13.

6-Ramzi Taha Al-Shaer - previous reference, p. 53. In this regard, see also Ibrahim Abdel Aziz Shiha, the previous reference, p. 32 - and also see Muhammad Kamel Laila, 1971, Constitutional Law, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, p. 23.

7- Mustafa Abu Zaid Fahmy, 1999, Al-Wajeez in Constitutional Law and Political Systems. Alexandria University Press, p. 149

8-Ali Youssef Al-Shukri, 2011, Principles of Constitutional Law. Dar Safa for Publishing and Distribution, Jordan, first edition, p. 249

9-Abdul Hamid Metwally, 1952, Al-Mafashil fi Constitutional Law. Arab Renaissance House, Cairo, p. 26

10- Farid Allouache - Mechanisms for protecting the constitutional legal base in Algeria. Previous reference, p. 20

11- Yahya Al-Gamal, 1974, The Constitutional System in the Arab Republic of Egypt with an Introduction to the Study of General Constitutional Principles. Arab Renaissance House, Cairo, p. 13.

12- Ismail Mirza, 1969, A Comparative Study of the Libyan Constitution with the Constitutions of Other Arab Countries, Dar Sader, Libyan University Publications, p. 378. See also Dr. Mahmoud Muhammad Hafez, previous source, p. 64.

13- This body is formed either by appointment either by the government or by Parliament. Or through election, and the members of the oversight body may be chosen by the oversight body itself. Dr.. Ihsan Hamid Al-Mufarji Dr. Katran Zaghir Nehme Dr. Raad Naji Al-Jeddah, previous source, p. 171 and p. 172.

14 .Abdel Fattah Hassan - Principles of the Constitutional System in Kuwait - Dar Al-Nahda Al-Arabi Lebanon - 1968 - p. 70. See also D. Muhammad Al Yassin - Constitutional Law and Political Systems - (B.M) - (B.T) - p. 76.